غـــرفـة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

البيت الآمن للتاجر

قطاع تجارة الألبسة والأحذية
الواقع والتحديات

غرفة تجارة عمان
إدارة السياسات والدراسات
قسم الدراسات والأبحاث

شباط 2023

المحتويات

الملخص التنفيذي **2**

مقدمة عامة **4**

1. تحليل مؤشرات تجارة الألبسة الأحذية **5**

1-1 حجم التجارة الخارجية للألبسة والأحذية 5

2-1 التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة من الألبسة والأحذية 7

3-1 التوزيع الجغرافي لمستوردات المملكة من الألبسة والأحذية 10

4-1 عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في تجارة التجزئة للألبسة والأحذية 13

5-1 عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في تجارة التجزئة للألبسة والأحذية 13

6-1 عدد ومجموع رأسمال المنشآت الاقتصادية العاملة في تجارة التجزئة للألبسة والأحذية 13

7-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك (للألبسة والأحذية) 15

8-1 متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الألبسة والأحذية 15

2. التحديات والمعيقات التي تواجه تجارة الألبسة والأحذية **16**

1-2 تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) 16

2-2 قانون المالكين والمستأجرين 16

3-2 عدم المساواة بين نوعي تجارة الألبسة والأحذية التقليدية والإلكترونية 16

4-2 معوقات أخرى 18

3. مقترحات تساهم في دعم وتحسين نمو نشاط تجارة الألبسة والأحذية **18**

المراجع **19**

المُلخص التنفيذي:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة أجزاء:

تضمن **الجزء الأول تحليل مؤشرات تجارة الألبسة والأحذية** خلال الفترة من عام 2018- وحتى شهر حزيران 2022، وتُظهر نتائج التحليل ما يلي:

- شكّلت تجارة الألبسة والأحذية ما نسبته (7.7%) من إجمالي تجارة الأردن الخارجية في العام 2021، حيث بلغت نحو (1.6) مليار دينار من إجمالي حجم تجارة الأردن الخارجية البالغ (21.3) مليار دينار.
- شهد حجم التجارة الخارجية للألبسة والأحذية خلال النصف من العام 2022 ارتفاعاً واضحاً بما نسبته (27.2%) ليبلغ (922.1) مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من العام 2021 البالغة (724.8) مليون دينار، وشكل حجم تجارة الألبسة لوحدها ما نسبته (97%) مقابل (3%) للأحذية من إجمالي حجم تجارة القطاع.
- احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كمقصدٍ للصادرات الأردنية من الألبسة والأحذية خلال السنوات (2018-2021)، بالرغم من انخفاض نسبتها إلى إجمالي صادرات المملكة من الألبسة والأحذية إلى دول العالم خلال تلك الفترة من (87.2%) في العام 2018 لتصل إلى (84.9%) في العام 2021، ويعود ذلك لوجود المناطق الصناعية المؤهلة التي تستقطب الاستثمار الاجنبي المباشر ذي الطابع الانتاجي العالي من الألبسة والمحيكات، ولعدم خضوع المنتجات المُصدَّرة للولايات المتحدة ضمن اتفاقية التجارة الحرة المُوقّعة معها لأيّ رسوم جمركية، مما أكسبها ميزة تنافسية بالأسعار في السوق الأمريكية.
- تركز التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة من الألبسة خلال النصف الأول من عام 2022 إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتحتل المرتبة الأولى بما نسبته (46.7%) من إجمالي صادرات المملكة من الألبسة إلى كافة دول العالم، وزادت الصادرات الأردنية من الألبسة الى الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته (27.7%) عما كانت عليه في النصف الأول من عام 2021 لتصل الى (652.3) مليون دينار، وجاءت كندا في المرتبة الثانية بما نسبته (1.5%)، ثم بريطانيا في المرتبة الثالثة بنسبة (1.2%)، ثم هولندا في المرتبة الرابعة بنسبة (1.1%)، وأخيراً بلجيكا بنسبة (0.7%).
- تركز التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة من الأحذية خلال النصف الأول من عام 2022 إلى الإمارات العربية المتحدة، لتحتل المرتبة الأولى بما نسبته (6.3%) من إجمالي صادرات المملكة من الأحذية إلى كافة دول العالم، وتأتي مصر في المرتبة الثانية بما نسبته (4.4%)، ثم المغرب في المرتبة الثالثة بنسبة (3.8%)، ثم اسبانيا في المرتبة الرابعة بنسبة (3.1%)، وأخيراً قطر بنسبة (2.5%).
- احتلت جمهورية الصين الشعبية المرتبة الأولى من جانب المستوردات الأردنية من الألبسة والأحذية على مدار السنوات (2018-2021)، وهناك شبه استقرار في نسبتها إلى إجمالي مستوردات المملكة من الألبسة والأحذية من دول العالم خلال تلك الفترة وبما يقارب (46.0%).
- تركز التوزيع الجغرافي لمستوردات المملكة من الألبسة خلال النصف الأول من عام 2022 من جمهورية الصين الشعبية والتي تعتبر من أبرز الدول الشريكة مع المملكة من حيث مستوردات الألبسة، وتشكلت ما نسبته (29.3%) من إجمالي مستوردات المملكة من الألبسة من كافة دول العالم، وزادت مستوردات المملكة من الألبسة من الصين بما نسبته (33.2%) عما كانت عليه في النصف الأول من عام 2021 لتصل الى (49.7) مليون دينار، ثم جاءت في المرتبة الثانية تركيا بنسبة (19.5%)، ثم بنغلاديش بالمرتبة الثالثة بنسبة (9.7%)، والهند بالمرتبة الرابعة بنسبة (3.2%)، وأخيراً مصر بنسبة (1.5%).
- تركز التوزيع الجغرافي لمستوردات المملكة من الأحذية خلال النصف الأول من عام 2022 من جمهورية الصين الشعبية ليحتل المرتبة الأولى بما نسبته (48%) من إجمالي مستوردات المملكة من الأحذية من كافة دول العالم، وجاءت تركيا في المرتبة الثانية بما نسبته (7.9%)، ثم فيتنام في المرتبة الثالثة بنسبة (5.5%)، ثم ايطاليا في المرتبة الرابعة بنسبة (2.6%)، وأخيراً الهند بنسبة (2.1%).

- يعمل في قطاع تجارة الألبسة والأحذية (8593) منشأة، تشكّل ما نسبته (5.1%) من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة في مختلف الأنشطة الاقتصادية لعام 2018، حسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة.
- يعمل في نشاط تجارة التجزئة للألبسة والأحذية ضمن المتاجر المتخصصة (18269) عاملاً، شكلوا ما نسبته (2.2%) من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2018، حسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة.
- تراجع عدد المنشآت العاملة في قطاع تجارة الألبسة والأحذية والمسجلة لدى غرفه تجارة عمان في نهاية النصف الأول من عام 2022 الى (3903) منشآه وبما نسبته (16.5%) من عدد المنشآت العاملة في القطاع والمسجلة لدى الغرفة خلال النصف الأول من عام 2021.
- بلغ رأسمال المنشآت العاملة في قطاع تجارة الألبسة والأحذية والمسجلة لدى غرفه تجارة عمان في نهاية النصف الأول من عام 2022 (94.1) مليون دينار، بزيادة طفيفة عما كان عليه خلال النصف الأول من عام 2021.
- ارتفع معدل الرقم القياسي لأسعار الألبسة والأحذية محلياً خلال الشهور الثمانية الأولى من العام 2022 ليصل الى (96.6) نقطة، بما نسبته (0.3%) عن معدله لذات الفترة من عام 2021.
- بلغ معدل إنفاق الأسرة الأردنية على الألبسة والأحذية حسب مسح دخل ونفقات الاسرة الأردنية لعام 2018 ما قيمته (503.4) ديناراً سنوياً من مجموع إنفاقها السنوي، وشكّل ما نسبته (4.1%) من دخلها السنوي البالغ (12,236) ديناراً.

تناول **الجزء الثاني** دراسة أبرز **التحديات والمعيقات التي تواجه تجارة الألبسة والأحذية،** وأظهرت النتائج أن قطاع تجارة الألبسة والأحذية قد تعرّض خلال الفترة 2018-2021 للعديد من التحديات والمعيقات التي حالت دون نموه وتطوره، ولا يزال تأثير بعضها مستمراً حتى الآن، ومن أبرز تلك التحديات والمعيقات:

- تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).
- عدم استقرار التشريعات الناظمة لعمل القطاع، وخاصة ما يتعلق بقانون المالكين والمستأجرين.
- عدم المساواة بين نوعي تجارة الألبسة والأحذية التقليدية والإلكترونية.
- تعقيد إجراءات دائرة الجمارك الأردنية المتعلقة بتخمين قيمة البضاعة المستوردة، وإلغاء العمل بالقوائم الاسترشادية.
- ارتفاع كُلف الشحن عالمياً وتراجع القدرة الشرائية للأفراد والمستهلكين.

تم في **الجزء الثالث** صياغة **مقترحات قد تساهم في دعم وتحسين نمو نشاط قطاع تجارة الألبسة والأحذية،** من أبرزها:

- اتخاذ إجراءات تحفيزية عاجلة لإنقاذ القطاع وانعاشه من حالة الركود التي يعيشها.
- إصدار قرار يساوي في الأعباء الضريبية والرسوم الجمركية بين الطرود البريدية والاستيراد عبر المنافذ الحدودية والمراكز الجمركية.
- دراسة إمكانية إخضاع الطرود البريدية للجهات الرقابية المتخصصة وإجراءات مديريتي القيمة والمخاطر في دائرة الجمارك للحفاظ على حقوق المستهلك بصحة وسلامة المنتج.

مقدمة عامة:

تُعد تجارة الألبسة والأحذية نوعاً من الأنشطة التجارية العريقة في المملكة، فقد بدأ نشاط هذا النوع من أنشطة القطاع التجاري بشكل فعلي في المملكة خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، وبالتحديد في شارع الملك فيصل في وسط العاصمة عمان، وأخذ بالتطور التدريجي والتوسع الافقي في أسواق ومناطق المملكة المختلفة، إلى أن أصبح من النشاطات المُميّزة والمنتشرة في كافة محافظات المملكة بشكل واسع.

وتُعتبر تجارة الألبسة والأحذية من الأنشطة ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتجارة المحلية، حيث يعمل في القطاع حوالي (19) ألف عامل، (97%) منهم من العمالة الأردنية، وهناك ما يقارب (9) الاف محل ألبسة وأحذية منتشرة في عموم المملكة الأردنية الهاشمية، (60%) منها في العاصمة عمان، حسب مسح المنشآت والعاملين في الأنشطة الاقتصادية الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة عام 2018، كما يُغطّي النشاط ما يقارب (60%) من المساحات المشغولة بالمراكز والمولات التجارية الكبرى، كما يُعتبر هذا النشاط من أكثر الأنشطة التجارية الدافعة للرسوم الضريبية والجمركية، حيث أن القيمة الجمركية المدفوعة على البيان الجمركي تبلغ نحو (38%) من قيمة الألبسة والأحذية.

تعتبر تجارة الألبسة والأحذية كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بتداعيات جائحه كورونا، حيث تعرّضت متاجر الألبسة والأحذية للإغلاق والتوقف عن العمل لفترات زمنية طويلة، توزّعت ما بين نوعي الحظر الشامل والجزئي الذي فُرض على الأنشطة الاقتصادية المختلفة عام 2020، مما أدى إلى انعدام المبيعات في حالة الحظر الشامل، وانخفاضها بشكل كبير أثناء الحظر الجزئي، مما أثَّر سلباً على أداء هذا النوع من أنشطة التجارة، وقد ظهر ذلك واضحاً على مؤشرات الصادرات والمستوردات وعدد الشركات المسجلة لدى غرفة تجارة عمان خلال الفترة (2019-2021)، مما يُشير إلى أن جائحه كورونا كانت من أكبر التحديات التي أدَّت إلى تراجع نشاط وحركة التجارة التقليدية للألبسة والأحذية في المملكة.

تعرض الدراسة في الجزء الأول تحليلاً لمؤشرات تجارة الألبسة والأحذية خلال الفترة من عام 2018 وحتى شهر حزيران 2022، من حيث حجم تجارة الألبسة والأحذية الى إجمالي تجارة الأردن الخارجية، والتوزيع الجغرافي لصادرات ومستوردات المملكة من الألبسة والأحذية، وعدد المنشآت العاملة في القطاع، وعدد العاملين في القطاع، وعدد ورأسمال المنشآت العاملة في القطاع والمسجلة لدى غرفه تجارة عمان، والرقم القياسي لأسعار الألبسة والأحذية، ومعدل إنفاق الأسر الأردنية على الألبسة والأحذية، وفي الجزء الثاني سيتم دراسة أبرز التحديات والمعيقات التي تواجه تجارة الألبسة والأحذية، وفي الجزء الثالث، سيتم صياغة بعض المقترحات والتوصيات التي قد تُسهم في دعم وتحسين نمو نشاط القطاع.

1- تحليل مؤشرات تجارة الألبسة والأحذية:

فيما يلي أهم المؤشرات التي تعكس أهمية تجارة الألبسة والأحذية في المملكة:

1-1 حجم التجارة الخارجية للألبسة والأحذية:

شكّلت تجارة الألبسة والأحذية ما نسبته (7.7%) من إجمالي حجم تجارة الأردن الخارجية في العام 2021، حيث بلغت بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة نحو (1,644) مليون دينار من (21,334) مليون دينار إجمالي حجم تجارة الأردن الخارجية.

وتشير البيانات إلى تراجع نسبة تجارة الألبسة والأحذية في المملكة من إجمالي تجارة الأردن الخارجية خلال الأعوام (2020- النصف الأول من العام 2022) كما في الشكل رقم (1)، ما يدل على تراجع أداء ونشاط تجارة الألبسة والأحذية التقليدية في المملكة خلال تلك الفترة، ويعود ذلك لعدّة أسباب؛ من أبرزها تداعيات جائحة كورونا وتزايد الطلب على الشراء الإلكتروني من الخارج بالتحديد للألبسة والأحذية.

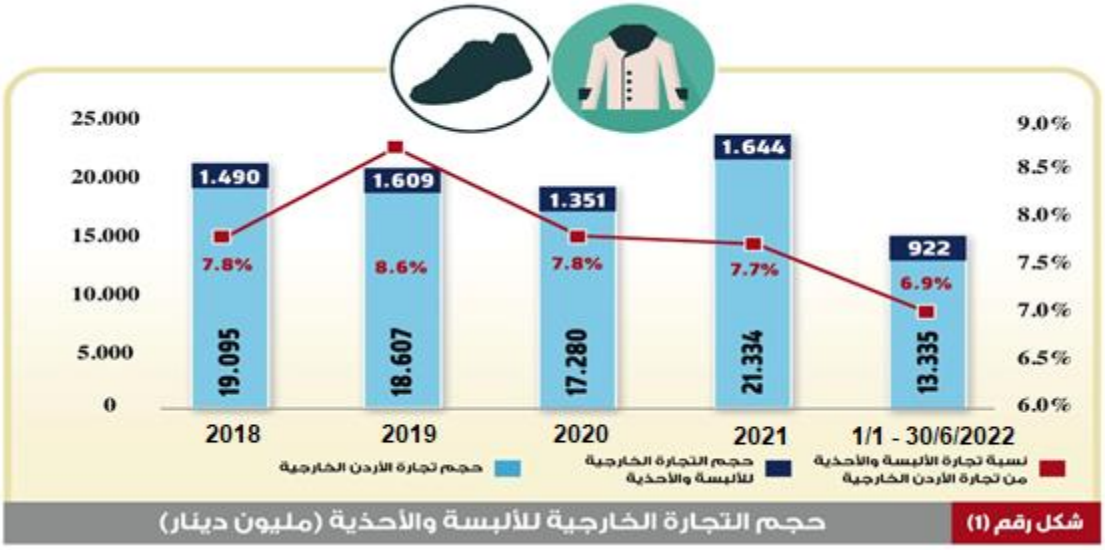

شكل رقم (1) حجم التجارة الخارجية للألبسة والأحذية (مليون دينار)

توضّح بيانات دائرة الاحصاءات العامة وجود نمو مضطرد لصادرات المملكة من الألبسة والأحذية خلال الفترة (2018-2021)، حيث نمت الصادرات بمعدل تراكمي بلغ (4.3%) لتصل إلى (1407) مليون دينار في العام 2021، مقارنة مع نحو (1240) مليون دينار في العام 2018، في حين انخفضت مستوردات المملكة من الألبسة والأحذية خلال ذات الفترة بمعدل تراكمي بلغ (1.8%) مليون دينار لتصل إلى نحو (237) مليون دينار عام 2021 مقارنة مع (250) مليون دينار في العام 2018، وقد شكل حجم تجارة الألبسة لوحدها ما نسبته (97%) من إجمالي حجم تجارة القطاع.

جدول رقم (1): مؤشرات التجارة الخارجية للألبسة والأحذية للفترة 2018-2021

الصنف	2018		2019		2020		2021	
	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات
الألبسة	208.1	1,237.8	169.9	1,396.0	152.8	1,159.8	191.9	1,406.1
الأحذية	42.3	2.0	41.9	1.6	37.7	0.6	45	0.9
المجموع	**250.4**	**1,239.9**	**211.8**	**1,397.6**	**190.5**	**1,160.4**	**236.9**	**1,407.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية للفترة 2018- تشرين ثاني 2022.

ونتيجة لنمو الصادرات وانخفاض المستوردات من الألبسة والأحذية، فقد ارتفع فائض الميزان التجاري من الألبسة والأحذية ليصل إلى (1170) مليون دينار عام 2021، مقارنة مع (990) مليون دينار عام 2018.

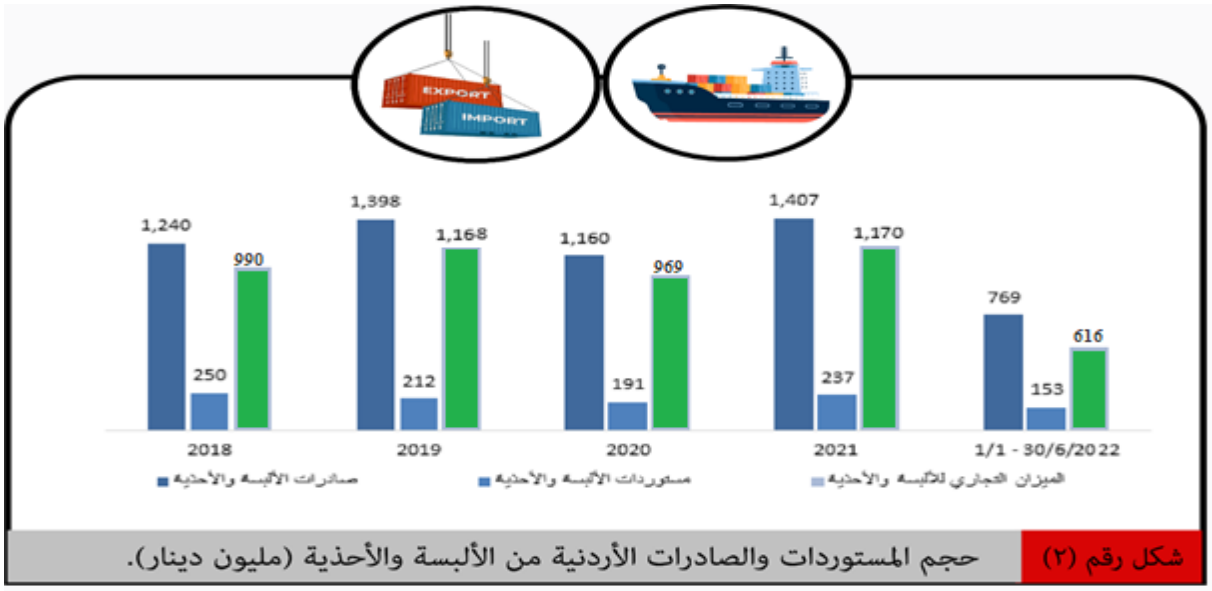

شكل رقم (٢) حجم المستوردات والصادرات الأردنية من الألبسة والأحذية (مليون دينار).

خلال النصف الأول من العام 2022 ارتفع حجم التجارة الخارجية للألبسة والأحذية بشكل واضح مقارنة مع ذات الفترة من العام 2021، ليصل إلى (922.1) مليون دينار عام 2022، مقارنة مع (724.8) مليون دينار عام 2021، وبارتفاع قيمته (197.3) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها (27.2%).

ويرجع سبب ارتفاع التجارة الخارجية للألبسة والأحذية في المملكة في النصف الأول من عام 2022 نتيجة ارتفاع قيمة المستوردات من جهة لتصل إلى (153) مليون دينار مقارنة مع (108.9) مليون دينار في ذات الفترة من عام 2021، وبارتفاع قيمته (44.1) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها (40.5%)، ونتيجة ارتفاع قيمة الصادرات من جهة ثانية لتصل إلى (769.1) مليون دينار، مقارنة مع (615.9) مليون دينار لذات الفترة من عام 2021، وبارتفاع قيمته (153.2) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها (24.9%).

جدول رقم (2): مؤشرات التجارة الخارجية للألبسة والأحذية للنصف الأول من العامين 2021 و2022

الألبسة والأحذية				
التصنيف	النصف الأول 2021 (مليون دينار)	النصف الأول 2022 (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
الصادرات	615.9	**769.1**	153.2	**24.9**
المستوردات	108.9	**153.0**	44.1	**40.5**
اجمالي التجارة الخارجية	724.8	**922.1**	197.3	**27.2**

البند	النصف الأول 2021 (مليون دينار)		النصف الأول 2022 (مليون دينار)	
	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات
الألبسة	208.1	1,237.8	169.9	1,396.0
الأحذية	42.3	2.0	41.9	1.6
المجموع	**250.4**	**1,239.9**	**211.8**	**1,397.6**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية للفترة 2021- تشرين ثاني 2022.

2-1 التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة من الألبسة والأحذية:

احتلت **الولايات المتحدة الأمريكية** المرتبة الأولى كمقصد للصادرات الأردنية من **الألبسة والأحذية** (غالبيتها ألبسه) خلال الفترة (2018-2021)، بالرغم من انخفاض نسبتها إلى إجمالي صادرات المملكة من الألبسة إلى دول العالم خلال تلك الفترة من (87.2%) في العام 2018 لتصل إلى (84.9%) في العام 2021، ويعود ذلك لوجود المناطق الصناعية المؤهلة التي تستقطب الاستثمار الاجنبي المباشر ذي الطابع الانتاجي العالي من الألبسة والمحيكات، ولعدم خضوع المنتجات المُصدَّرة للولايات المتحدة ضمن اتفاقية التجارة الحرة المُوقّعة معها لأيّ رسوم جمركية، مما أكسبها ميزة تنافسية بالأسعار في السوق الأمريكية.

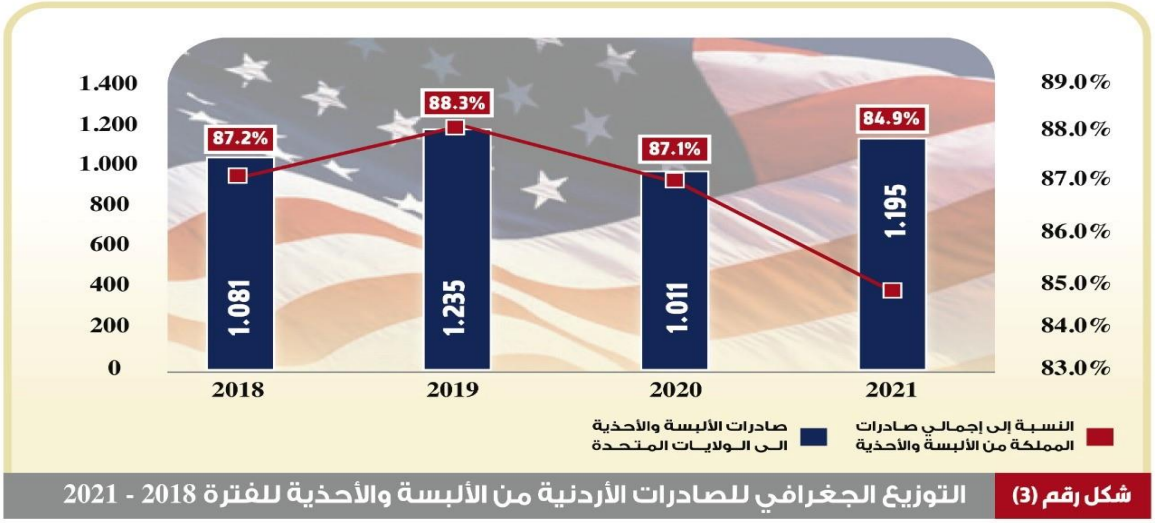

شكل رقم (3) التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية من الألبسة والأحذية للفترة 2018 - 2021

شهد النصف الأول من عام 2022، زيادة في نسب الصادرات الوطنية من **الألبسة** إلى كل من بريطانيا بما نسبته (200.9%)، والولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته (27.7%)، وهولندا بما نسبته (9.6%)، في حين شهدت تلك الصادرات تراجعاً إلى كل من كندا بما نسبته (12.7%)، وبلجيكا بما نسبته (43.8%).

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أهم الشركاء التجاريين للصادرات الوطنية من الألبسة خلال النصف الأول من العام 2022، حيث حتلت الصادرات الأردنية من الألبسة إلى السوق الأمريكية خلال النصف الأول من العام 2022 المرتبة الأولى بقيمة (652.3) مليون دينار، وبنسبة نمو (27.7%) عما كانت عليه في النصف الأول من عام 2021. وجاءت كندا في المرتبة الثانية وبقيمة صادرات وطنية من الألبسة بلغت (20.5) مليون دينار، مقابل (23.5) مليون دينار، وجاءت بريطانيا في المرتبة الثالثة التي استقبلت ما قيمته (16.6) مليون دينار. واستقبلت السوق الهولندية من الألبسة الأردنية ما قيمته (15.7) مليون دينار، مقارنة مع (14.3) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021، وجاء السوق البلجيكي في المرتبة الخامسة، حيث استقبل من الألبسة الأردنية ما قيمته (9.9) مليون دينار، مقارنة مع (17.6) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021.

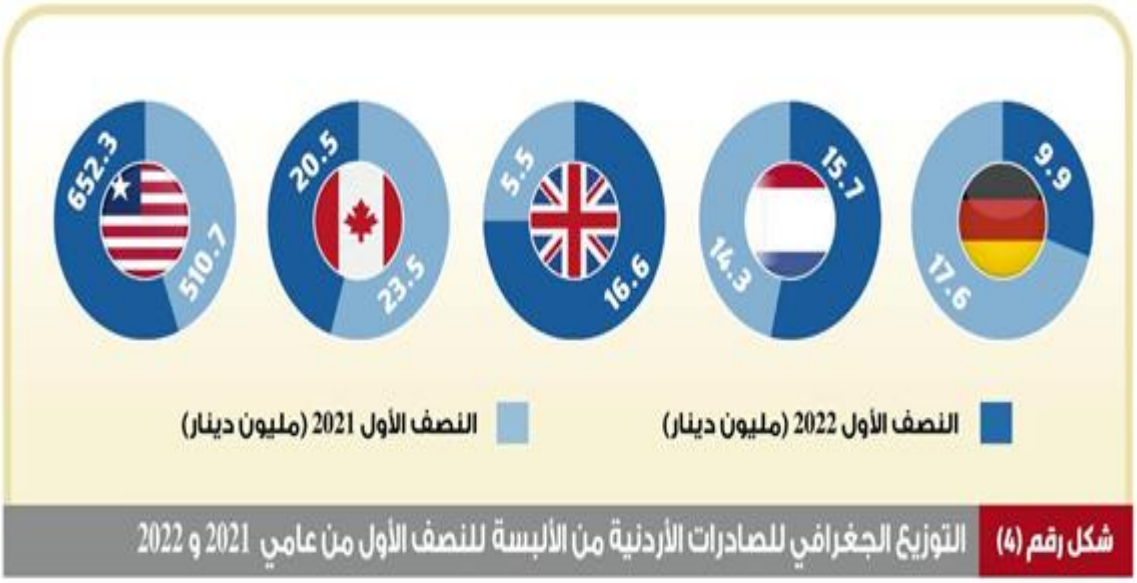

شكل رقم (4) التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية من الألبسة للنصف الأول من عامي 2021 و 2022

جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية من الألبسة والأحذية للنصف الأول من عام 2021 – 2022

الألبسة					
التسلسل	الدولة	النصف الأول 2021 (مليون دينار)	النصف الأول 2022 (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
1	**الولايات المتحدة الأمريكية**	510.7	**652.3**	141.6	**27.7**
2	**كندا**	23.5	**20.5**	-3.0	**-12.7**
3	**بريطانيا**	5.5	**16.6**	11.1	**200.9**
4	**هولندا**	14.3	**15.7**	1.4	**9.6**
5	**بلجيكا**	17.6	**9.9**	-7.7	**-43.8**
الأحذية					
التسلسل	الدولة	النصف الأول 2021 (مليون دينار)	النصف الأول 2022 (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
1	**الامارات العربية المتحدة**	0.3	**0.1**	-0.2	**-66.7**
2	**مصر**	0.1	**0.07**	-0.03	**-30.0**
3	**المغرب**	0.1	**0.06**	-0.04	**-40.0**
4	**اسبانيا**	0.01	**0.05**	0.04	**400.0**
5	**قطر**	-	**0.04**	0.04	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية للفترة 2021- تشرين ثاني 2022.

ويُلاحظ أن أهم خمسة شركاء تجاريين للصادرات الأردنية من الألبسة للنصف الأول من العام 2022 الولايات المتحدة الامريكية وكندا بالمرتبة الأولى والثانية على التوالي وبنسبة بلغت نحو (87.5%) من إجمالي الصادرات الاردنية من الألبسة إلى كافة دول العالم، ثم تأتي في المرتبة الثالثة بريطانيا والمرتبة الرابعة هولندا والمرتبة الخامسة بلجيكا.

كما يلاحظ ان أهم خمسة شركاء تجاريين للصادرات الاردنية من الأحذية للنصف الأول من العام 2022، الامارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، ومصر في المرتبة الثانية، والمغرب في المرتبة الثالثة، واسبانيا في المرتبة الخامسة، وأخيرا قطر في المرتبة الخامسة. ويُلاحظ أن أربعة دول عربية تُعتبر من أهم خمسة شركاء تجاريين للصادرات الأردنية من الأحذية خلال النصف الأول من العام 2022.

3-1 التوزيع الجغرافي لمستوردات المملكة من الألبسة والأحذية:

احتلت **جمهورية الصين الشعبية** المرتبة الأولى للمستوردات الأردنية من **الألبسة والأحذية** خلال الفترة (2018-2021)، وهناك شبه استقرار في نسبتها إلى إجمالي مستوردات المملكة من الألبسة والأحذية من دول العالم خلال تلك الفترة، حيث بلغت (45.7%) في العام 2018 مقارنة مع (45.1%) في العام 2021، ويعود ذلك إلى أن الصين تُعتبر من عمالقة صُنّاع الملابس والمنسوجات في العالم، على الرغم من تناقص حصتها من سوق الألبسة والمنسوجات أمام منافسيها الآسيويين، وقد استمرت الصادرات الصينية من الألبسة والمنسوجات في تسجيل نمو مزدوج الرقم، حيث زادت صادراتها للمملكة من الألبسة والمنسوجات وإكسسوارات الملابس إلى (220.3) مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، مسجلة نمواً بنسبة (11.1%) على أساس سنوي، وتُظهر أحدث البيانات الشهرية الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك في الصين أن صادرات الألبسة نمت بنسبة (11.6%) في ذات الفترة.

شكل رقم (5) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية من الألبسة والأحذية للفترة 2018 - 2021

شهد النصف الأول من عام 2022، زيادة في نسب المستوردات الأردنية **للألبسة** من كل من بنغلاديش بما نسبته (111.5%)، وتركيا بما نسبته (72.4%)، والهند بما نسبته (42.1%)، والصين بما نسبته (33.2%)، في حين شهدت مستوردات المملكة للألبسة من مصر تراجعاً بما نسبته (49%).

وحسب ترتيب أهم الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية من **الألبسة** خلال النصف الأول من العام 2022، فقد تَصدَّرت **الصين** المرتبة الأولى في قائمه الشركاء التجاريين للمستوردات من الألبسة، فقد ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية من السوق الصيني خلال النصف الأول من العام 2022 إلى (49.7) مليون دينار، بارتفاع بلغ (12.4) مليون دينار، وبنسبة نمو (33.2%)، مقابل (37.3) مليون دينار خلال النصف الأول من

العام 2021، وتُشكّل المستوردات الاردنية من الألبسة من السوق الصيني ما نسبته (29.3%) من إجمالي المستوردات الأردنية من الألبسة خلال النصف الأول من العام 2022.

واحتلت تركيا المرتبة الثانية للمستوردات الأردنية من الألبسة في النصف الأول من العام 2022، حيث نمت المستوردات من السوق التركي لتبلغ (33.1) مليون دينار، مُشكّلة ما نسبته (19.5%) من إجمالي المستوردات الأردنية من الألبسة.

وجاء سوق بنغلاديش في المرتبة الثالثة في قائمة الدول المُصّدرة للألبسة إلى الأردن في النصف الأول من العام 2022 بقيمة (16.5) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (9.7%) من اجمالي المستوردات من الألبسة خلال النصف الأول من العام 2022.

ارتفعت المستوردات الأردنية من الألبسة من السوق الهندي خلال النصف الأول من العام 2022 مقارنة مع ذات الفترة من العام 2021، حيث بلغت ما مجموعه (5.4) مليون دينار، مقابل (3.8) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021، وبمعدل نمو بلغ (42.1%).

بينما انخفضت المستوردات الأردنية من الألبسة من السوق المصري خلال النصف الأول من العام 2022 مقارنة مع ذات الفترة من العام 2021، حيث بلغت ما مجموعه (2.6) مليون دينار، مقابل (5.1) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021، أي بمعدل تراجع بلغ (49%).

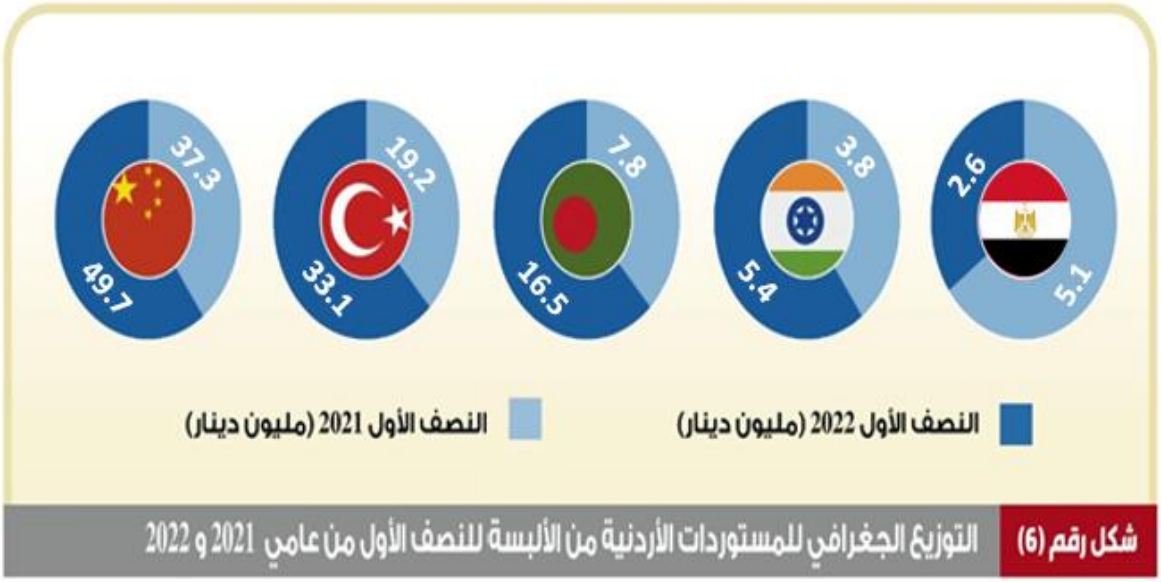

شكل رقم (6) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية من الألبسة للنصف الأول من عامي 2021 و 2022

جدول رقم (4): التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية من قطاع الألبسة والأحذية للنصف الأول من عام 2022- 2021

الألبسة					
التسلسل	الدولة	النصف الأول 2021 (مليون دينار)	النصف الأول 2022 (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
1	الصين	37.3	**49.7**	12.4	**33.2**
2	تركيا	19.2	**33.1**	13.9	**72.4**
3	بنغلاديش	7.8	**16.5**	8.7	**111.5**
4	الهند	3.8	**5.4**	1.6	**42.1**
5	مصر	5.1	**2.6**	-2.5	**-49.0**
الأحذية					
التسلسل	الدولة	النصف الأول 2021 (مليون دينار)	النصف الأول 2022 (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
1	الصين	13.2	**20.1**	6.9	**52.3**
2	تركيا	2.0	**3.3**	1.3	**65.0**
3	فيتنام	2.2	**2.3**	0.1	**4.5**
4	ايطاليا	0.3	**1.1**	0.8	**266.7**
5	الهند	0.5	**0.9**	0.4	**80.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية للفترة 2021- تشرين ثاني 2022.

يُلاحظ أن أربعة دول من أهم خمسة شركاء تجاريين للمستوردات الأردنية من الألبسة خلال النصف الأول من العام 2022 جميعهم من الدول الآسيوية، وأن مجموع مستوردات المملكة من الألبسة من تلك الدول يُشكل ما نسبته (61.6%) من إجمالي مستوردات المملكة من الألبسة من كافة دول العالم.

فقد تَصدَّرت الصين المرتبة الأولى في قائمه الشركاء التجاريين للمستوردات من الأحذية، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من السوق الصيني خلال النصف الأول من العام 2022 إلى (20.1) مليون دينار، مقابل (13.2) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021.

واحتلت تركيا المرتبة الثانية للمستوردات الأردنية من الأحذية في النصف الأول من العام 2022، حيث نمت المستوردات من السوق التركي لتبلغ (3.3) مليون دينار.

واحتل السوق الفيتنامي المرتبة الثالثة في قائمة الدول المُصّدرة للأحذية إلى السوق الأردني في النصف الأول من العام 2022 بقيمة (2.3) مليون دينار.

واحتلت ايطاليا المرتبة الرابعة في قائمة الدول المُصّدرة للأحذية إلى السوق الأردني في النصف الأول من العام 2022 بقيمة (1.1) مليون دينار.

وارتفعت المستوردات الأردنية من الأحذية من السوق الهندية خلال النصف الأول من العام 2022 مقارنة مع ذات الفترة من العام 2021، حيث بلغت ما مجموعه (0.9) مليون دينار، مقابل (0.5) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021.

1-4 عدد المنشآت العاملة في تجارة التجزئة للألبسة والأحذية:

يعمل في نشاط تجارة التجزئة للألبسة والأحذية مجموعة لا بأس بها من المنشآت، بلغ عددها بحسب مسح عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب النشاط الاقتصادي وحسب المحافظة للعام 2018، الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة (8593) منشأة، شكّلت ما نسبته (5.1%) من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية المختلفة العاملة في عموم المملكة، يقع ما نسبته (44.2%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في تجارة التجزئة للألبسة والأحذية في محافظة العاصمة عمّان، بعدد (3798) منشأه.

1-5 عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في تجارة الألبسة والأحذية:

يعمل في نشاط تجارة التجزئة للألبسة والأحذية بحسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة للعام 2018 ضمن المتاجر المتخصصة (18269) عاملاً، شكلوا ما نسبته (2.2%) من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية المختلفة العاملة في عموم المملكة.

1-6 عدد المنشآت العاملة في تجارة الألبسة والأحذية المسجلة لدى غرفه تجارة عمان ومجموع رؤوس أموالها المسجلة:

بلغ عدد المنشآت العاملة في تجارة الألبسة والأحذية المسجلة في غرفه تجارة عمان حتى النصف الأول من العام الحالي 2022 ما مجموعه (3903) منشأه، متراجعاً بنسبة (16.5%) عن عددها في العام 2021، ويُبيّن الجدول رقم (4) الانخفاض التدريجي في عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط والمسجلة في الغرفة بدءاً من (6037) منشأه في عام 2018 إلى (4674) منشأة في العام 2021، حيث كان قد انخفض خلال عامي 2019 و2020 ليصل إلى (5748) و(4903) منشأة على التوالي، وبذلك يكون عدد المنشآت قد تراجع بمعدل تراكمي مقدّر بنسبة (10.3%) خلال الفترة (2018-2021)، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأثر السلبي لجائحة كورونا على هذا النوع من النشاط التجاري، وإلى تزايد النشاط التجاري الإلكتروني للشراء من الخارج.

جدول رقم (5): عدد المنشآت العاملة في تجارة الألبسة والأحذية والمسجلة في غرفه تجارة عمان ومجوع رؤوس أموالها

السنة	العدد	معدل التغير	رأس المال (مليون دينار)	معدل التغير
2018	**6037**	-	**91.7**	-
2019	**5748**	-4.8%	**92.4**	0.8%
2020	**4903**	-14.7%	**91.9**	-0.5%
2021	**4674**	-4.7%	**93.7**	2.0%
2022/6/30 – 1/1	**3903**	-16.5%	**94.1**	0.4%

المصدر: غرفة تجارة عمان، بيانات المنشآت العاملة المسجلة في الغرفة للفترة 2018-حزيران 2022.

أمّا من حيث رأسمال المنشآت العاملة في تجارة الألبسة والأحذية المسجلة لدى غرفة تجارة عمان خلال الفترة (2018-2021)، فقد شهدت ارتفاعاً متذبذباً ومتواضعاً، حيث بلغ عام 2018 ما مجموعه (91.7) مليون دينار، ارتفع إلى (94.1) مليون دينار للنصف الأول من العام 2022، بنسبة زيادة بلغت نحو (0.6%)، وكان قد ارتفع في عام 2019 إلى (92.4) مليون دينار، بينما انخفض عام 2020 الى (91.9) مليون دينار وبنسبة (0.5%)، ثم عاوَدَ الارتفاع في العام 2021 ليصل إلى (93.7) مليون دينار.

شكل رقم (٧) عدد ورأس مال المنشآت العاملة في تجارة الألبسة والأحذية والمسجلة لدى غرفة تجارة عمان

1-7 الرقم القياسي لأسعار المستهلك (للألبسة والأحذية):

كانت الملابس والأحذية من بين الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، وبالرغم من الانخفاض المستمر لمعدل أسعار المستهلك للألبسة والأحذية خلال الفترة (2018-2021) بمعدل تراكمي بلغ (1.2%)، فقد بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار الألبسة والأحذية محلياً نحو (96.6) نقطة خلال الشهور الثمانية الأولى من العام 2022 مرتفعاً بنسبة (0.3%) عن معدله للعام 2021.

جدول رقم (6): الرقم القياسي لأسعار المستهلك (للألبسة والأحذية) (100=2018)

التصنيف	الأهمية النسبية	2018	2019	2020	2021	آب 2022	معدل النمو التراكمي
الملابس والأحذية	**4.1%**	**100.0**	**98.3**	**97.5**	**96.3**	**96.6**	**-1.2%**
الملابس	3.4%	100.0	98.1	97.2	96.1	96.3	-1.3%
الأحذية	0.7%	100.0	99.4	98.8	97.2	98.1	-0.9%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلك من كانون الثاني 2018-تشرين الثاني 2022.

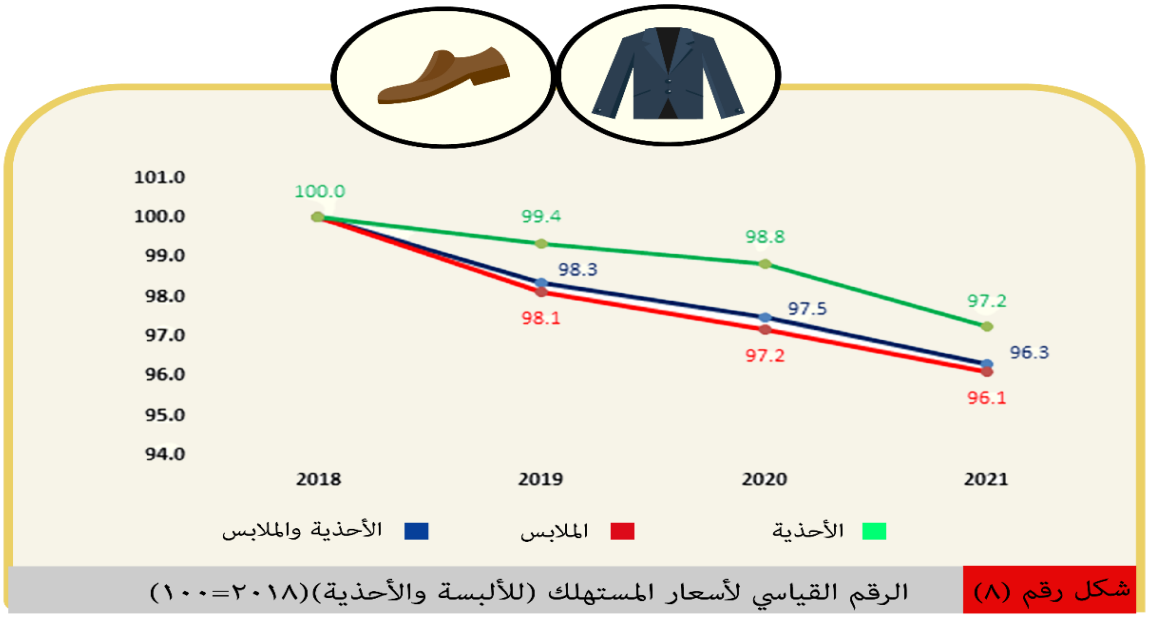

شكل رقم (٨) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (للألبسة والأحذية)(٢٠١٨=١٠٠)

1-8 متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الألبسة والأحذية:

بلغ معدل إنفاق الأسرة الأردنية على الألبسة والأحذية نحو (4.1%) من دخلها، حسب مسح دخل ونفقات الأسرة الأردنية لعام 2018 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، وأن الأسر الأردنية تنفق في المتوسط على الألبسة والأحذية ما قيمته (503.4) ديناراً أردنياً من مجموع إنفاقها السنوي البالغ (12,236) دينار.

2- التحديات والمعيقات التي تواجه تجارة الألبسة والأحذية:

تعرّضت تجارة الألبسة والأحذية للعديد من التحديات والمعيقات التي حالت دون نموها وتطورها ولا يزال تأثير بعضها مستمراً حتى الآن، وفيما يلي أبرز تلك التحديات والمعيقات:

2-1 تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 2019):

الحقت جائحة كورونا خسائر كبيرة بمختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتحديد الأنشطة التجارية والخدمية، ولقد كان لتجارة الألبسة والأحذية نصيبٌ كبيرٌ من هذه الخسائر، وذلك جرّاء وقف وتعطيل عمليات التصدير والاستيراد، وإغلاق محلات الألبسة والأحذية لفترات زمنيه مُتكرّرة ومتفاوتة من حيث الفترة الزمنية، بالإضافة إلى فرض قيود على حركه السفر، وتراجع الطلب العالمي على العديد من السلع، وقد بيّنت هذه الدراسة انخفاض أعداد المنشآت العاملة في تجارة الألبسة والأحذية المسجلة لدى غرفة تجارة عمّان، حيث تراجع عدد المنشآت المنتسبة للغرفة منذ الجائحة حتى النصف الأول من العام الماضي 2022 حتى بلغ (1845) منشأة ضمن هذا النوع من التجارة.

2-2 قانون المالكين والمستأجرين:

مضى على تطبيق القانون المعدل رقم (14) لسنة 2013 لقانون المالكين والمستأجرين رقم (11) لسنة 1994 وتعديلاته سنوات عديدة، ومنذ ذلك الحين كان هناك العديد من الثغرات في هذا القانون اشتكى منها الكثير من العاملين في قطاع الأقمشة والألبسة تحديداً، وكان لهذه الثغرات انعكاسات سلبية على مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الأنشطة الاقتصادية وبالتحديد التجارية والخدمية، حيث لم يستطع قانون المالكين والمستأجرين بصيغته الحالية حلَّ معظم مشاكل المستأجرين، فما زال المالِكُ يتحكم بزمام الأمور من حيث إخلاء المأجور دون تعويض، حيث شكّل القانون المعدل حالة من عدم الاستقرار لأصحاب الأعمال بتجارة الألبسة والأحذية، فضلاً عمّا لحق بمتاجر التجزئة من قضايا محالة للقضاء نتيجة توقف النشاط التجاري والاغلاقات التي تمت جراء الحظر الشامل والجزئي.

2-3 عدم المساواة بين نوعي تجارة الألبسة والأحذية التقليدية والإلكترونية:

بالرغم من أن غرفة تجارة عمان تؤمن بأهمية التجارة الالكترونية التي باتت واقعاً عالمياً، إلّا أنها تؤمن في ذات الوقت بضرورة وضع ضوابط على ممارسة الشراء الإلكتروني من الخارج التي تُمارس من خلال الطرود البريدية القادمة للسوق المحلية، والتي باتت تشكل تحدّياً كبيراً لنظيرتها التجارة التقليدية وعدم تركها بدون ضوابط حقيقية أقلها المساواة بالضرائب والرسوم الجمركية لتحقيق العدالة والمساواة بين نوعي التجارة.

وعليه، تُطالب غرفة تجارة عمان بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لتحقيق العدالة بين مختلف التجّار، وذلك من خلال إعفاء مستوردات السلع وبالتحديد للألبسة والأحذية من الرسوم الجمركية واخضاعها لرسم خدمات جمركية بحد أقصى نسبته (5%)، الأمر الذي من شأنه أن يُساعد على ايجاد توازن بين نوعي التجارة التقليدية والالكترونية، ويعزز من الإيرادات الضريبية للحكومة.

وحسب بيانات دائرة الجمارك، فقد تضاعف عدد الطرود البريدية (المعفاة) الواردة للمملكة من الخارج منذ كانون الثاني للعام 2020 وحتى حزيران 2022 نحو (3.4) أضعاف، ليصل إلى (129,157) طرداً بريدياً مقارنة بـِ (38,328) طرداً في كانون الثاني 2020، وقد نما عدد تلك الطرود شهرياً بمعدل تراكمي بلغ (3.5%) خلال تلك الفترة.

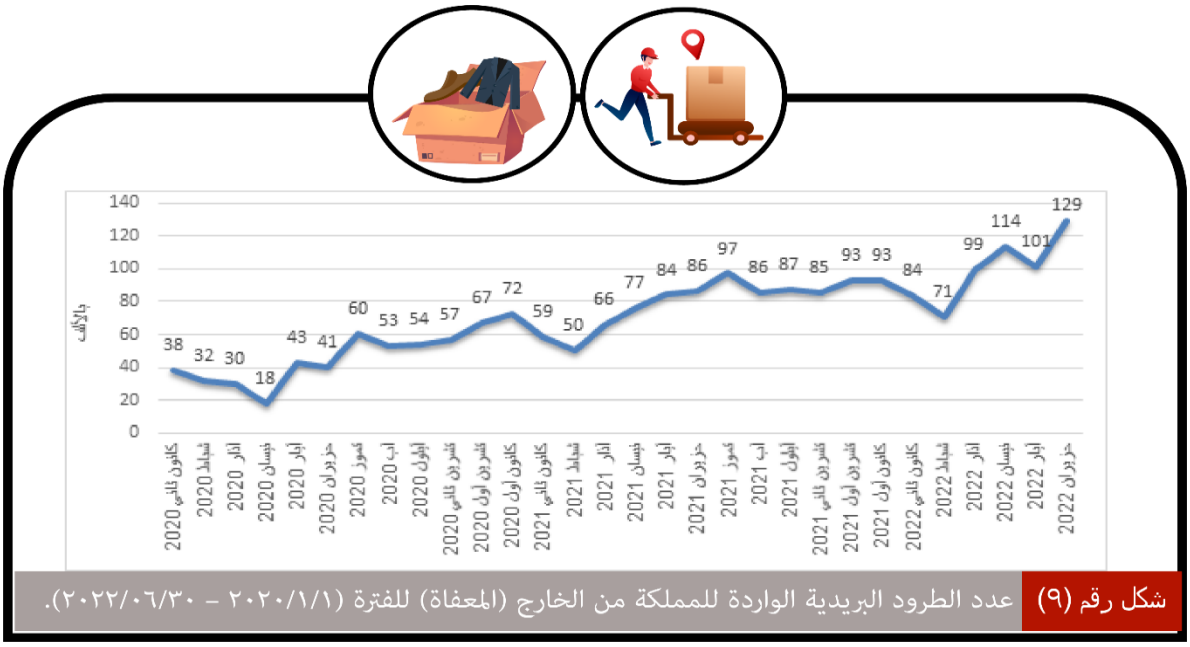

شكل رقم (٩) عدد الطرود البريدية الواردة للمملكة من الخارج (المعفاة) للفترة (٢٠٢٠/١/١ – ٢٠٢٢/٠٦/٣٠).

وعليه، وفي ضوء تراجع وتباطؤ معدلات نمو تجارة الألبسة والأحذية في المملكة، فإن الخزينة العامة مُعرّضة أيضاً لتراجع في معدلات نمو إيراداتها المُتأتية من هذا النشاط التجاري، وبحسب البيانات المتوفرة وتقديرات الباحثين، فإن كلفة الفرصة الضائعة على الخزينة العامة من إيرادات الخزينة ستبلغ خلال الأعوام الخمسة القادمة نحو (79.4) مليون دينار، والتي كان من الممكن تحصيلها من التجارة التقليدية للألبسة والأحذية عِوضاً عن الشراء الإلكتروني من الخارج.

4-2 معيقات أخرى، من أهمها:

- ❖ بعض إجراءات دائرة الجمارك الأردنية من حيث (التخمين، وتحديد المسارب، وطرق فحص العينات، وإجراءات التخزين، وقرار إلغاء العمل بالقوائم الاسترشادية للألبسة).
- ❖ ارتفاع كلف الشحن عالمياً وتراجع القدرة الشرائية للأفراد والمستهلكين.
- ❖ النقص الحاد والمستمر في رؤوس أموال المستثمرين وأصحاب الأعمال في نشاط تجارة الألبسة والأحذية، جرّاء تكبّدهم خسائر مالية بشكل مستمر نتيجة تباطؤ نشاطهم في السوق المحلية.
- ❖ نقص العمالة الوافدة، وتسريح عدد كبير من الأيدي العاملة المحلية نتيجة تراجع نشاط تجارة الألبسة والأحذية.
- ❖ هجرة العلامات التجارية خارج المملكة بسبب التجارة الالكترونية العابرة للحدود.
- ❖ تخفيض المساحات المستأجرة والعزوف عن التوسع في مثل تلك الاستثمارات.
- ❖ ضعف سياحة التسوق وفرص إقامتها في المملكة مقارنة مع الدول المجاورة.

3- مُقترحات لدعم وتحسين نمو نشاط تجارة الألبسة والأحذية:

- ❖ الحاجة إلى إجراءات تحفيزية عاجلة لإنقاذ القطاع وانعاشه من حالة الركود التي يعيشها لتراجع النشاط التجاري وارتفاع تكاليف التشغيل.
- ❖ إصدار قرار يساوي في الأعباء الضريبية والرسوم الجمركية بين الطرود البريدية والاستيراد عبر المنافذ الحدودية والمراكز الجمركية.
- ❖ حفاظاً على حقوق المستهلك في صحة وسلامة المُنتج، يتوجب إخضاع الطرود البريدية للجهات الرقابية المتخصصة (الغذاء والدواء، المواصفات والمقاييس... الخ).
- ❖ دراسة إمكانية إخضاع الطرود البريدية الواردة للمملكة من الخارج لتدقيق مديريتي القيمة والمخاطر في دائرة الجمارك.
- ❖ تكثيف وتعزيز إجراءات تقليل ظاهرة التهريب الجمركي للألبسة والأحذية إلى المناطق الجمركية.

المراجع:

1. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة من كانون الثاني 2018- تشرين الثاني 2022.
2. دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية للفترة 2018- تشرين الثاني 2022.
3. دائرة الإحصاءات العامة، مسح المنشآت والعاملين في الأنشطة الاقتصادية لعام 2018.
4. دائرة الإحصاءات العامة، مسح عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لسنة 2018.
5. دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الاسرة الأردنية لسنة 2018.
6. دائرة الجمارك الأردنية، بيانات الطرود البريدية الواردة للمملكة من الخارج للفترة كانون الثاني 2020- حزيران 2022.
7. غرفة تجارة عمان، بيانات المنشآت العاملة المسجلة في الغرفة للفترة 2018- حزيران 2022.